

Distr.
GENERAL

S/1994/614
24 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير لاحق مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة
في الصومال مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٨٩٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، طلب المجلس إلى الأمين العام أن "يقدم له، بمجرد أن تسمح الحالة بذلك، وعلى أي حال قبل ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ بفترة كافية، تقريراً عن الحالة في الصومال وعن تنفيذ هذا القرار". وفي أعقاب اتخاذ القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، اكتسبت العملية السياسية المتصلة بالمصالحة الوطنية في الصومال قوة دافعة جديدة. ويغطي هذا التقرير التطورات المتعلقة بتلك العملية، فضلاً عن التقدم الذي أحرزته البرامج الأخرى لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في المساعدة على إعادة السلم والاستقرار إلى الصومال.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - في ٨ آذار/مارس ١٩٩٤، أكمل الأدميرال جوناثان هو فترة خدمته في الصومال بوصفه ممثلي الخاص، بعد أن أشرف على إنشاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقام بتوجيهها خلال مرحلة صعبة من العملية. وبعد تعيين السفير لانسانا كوياته بوصفه ممثلاً خاصاً بالنيابة بدأ مبادرة لتطبيع العلاقة بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، بينما كان يحافظ على الصلات القائمة مع تحالف الانقاذ الصومالي أو مجموعة الـ ١٢. وقد تجلّى في جو الاجتماعات نية الجانبين على إعادة الحوار، ووضع تفاصيل ترتيبات محددة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالأمن في مقديشيو، بما في ذلك إعادة تنشيط لجنة الشرطة، وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار في جنوبا السفلى. ونوقشت بإسهاب نقاط الخلاف بين التحالف الوطني الصومالي وعملية الأمم المتحدة في الصومال وحددت تفاهات بشأنها. مما سهل تطبيع العلاقة بين العملية والتحالف الوطني الصومالي.

٣ - وبعد ذلك مباشرة قامت البعثة استجابة لحالة الأمن المتدهورة في كيسمايو ببذل كل جهد ممكن، في سياق ولايتها الجديدة، لوقف القتال الخطير الذي نشب فيما بين الفصائل وفيما بين العشائر. وفي منتصف شباط/فبراير، سافر ممثلي الخاص بالنيابة إلى كيسمايو، وبوساسو، وبارديرا، ونيروبي، وأديس أبابا، إضافة إلى عقد اجتماعات في مقديشيو، لإجراء مشاورات مع الزعماء الصوماليين المتصلين

بالنزاع. وكان الهدف المباشر هو حفزهم على وقف القتال. وقد استطاع إقناعهم بالاجتماع في نيروبي في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤ لإجراء مشاورات بهدف الحصول على اتفاق بشأن إيقاف الأعمال القتالية لأجل غير مسمى ووضع حل طويل الأجل لمشاكل جوبا السفلى. وقد أختيرت نيروبي كمكان لعقد الاجتماع لأن كثيرا من الشخصيات الرئيسية المتصلة بمنطقة جوبا السفلى كانت موجودة

٤ - وقد وافق توقيت إجراء المشاورات بشأن كيسمايو عودة زعماء مجموعة ال ١٢ إلى نيروبي من القاهرة، حيث دعاهم الرئيس حسني مبارك، رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية هم وزعماء التحالف الوطني الصومالي. ومع وجود جميع زعماء الفصائل السياسية الصومالية مجتمعين في نيروبي، شرع ممثلي الخاص بالنيابة في جهد لتنشيط عملية المصالحة الوطنية. ونجح في الجمع بين الزعماء السياسيين الذين لم يتكلموا مع بعضهم البعض لمدة طويلة. وقد اكتسبت عملية المصالحة زخما فور إعادة إقامة العلاقات الشخصية بين الزعماء السياسيين. ومما كان له أهمية قصوى أنه استطاع الجمع بين الجنرال محمد فرح عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي والسيد علي مهدي، المتحدث باسم مجموعة ال ١٢، مما نتج عنه إقتراح بناء باقامة حكومة وطنية صومالية.

٥ - قد وضع الجانبان الصيغة النهائية لإعلان، في شكل بيان بشأن المصالحة الوطنية، وقعه في نيروبي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ السيد علي مهدي والجنرال عيديد، بالنيابة عن مجموعة ال ١٢ والتحالف الوطني الصومالي على التوالي. (انظر المرفق)

٦ - ونص إعلان نيروبي على أنه لكي يتسنى إعادة السيادة للدولة الصومالية، ينبغي عقد مؤتمر مصالحة وطنية في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤ لانتخاب رئيس ونواب للرئيس، ولتعيين رئيس للوزراء. وسيقوم المؤتمر أيضا بإكمال واستعراض تشكيل السلطات المحلية، حيثما اقتضى الأمر، وإنشائها، حيثما كان ذلك ضروريا، كأساس للاستقلال الذاتي الاقليمي واحترام حقوق المجتمعات المحلية.

٧ - وللإعداد لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، نص الإعلان على عقد اجتماع للفصائل الموقعة على اتفاق أديس ابابا لعام ١٩٩٣ والحركة الوطنية الصومالية للشمال الغربي في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في مقديشيو لوضع القواعد والاجراءات المتصلة بالتصويت ومعايير المشاركة في المؤتمر. وسيناقش الاجتماع أيضا سبل ووسائل إنشاء الجمعية التشريعية الوطنية، التي ستكون بعد تشكيل الحكومة الوطنية.

٨ - ومن بين المبادئ العامة للإعلان، توصل زعماء الفصائل السياسية إلى تفاهم بشأن حرمة السلامة الإقليمية للجمهورية الصومالية وسيادتها؛ ورفض اللجوء إلى أي شكل من العنف كوسيلة لحل الصراع، وتنفيذ وقف لإطلاق النار، ونزع السلاح بشكل طوعي في جميع أنحاء الصومال؛ واحترام حقوق الانسان الأساسية والمبادئ الديمقراطية وحفظها؛ وخلق جو مساعد على التعايش الأخوي فيما بين جميع الصوماليين باستخدام القنوات التقليدية، والوسائل الثقافية والسياسية؛ وإنعاش البلد وتعميره بعد الذي سببته الحرب الأهلية.

٩ - وفي أحد النداءات، أعرب الزعماء الصوماليين عن امتنانهم للمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، والبلدان المانحة للمعونة وبلدان المنطقة لمساعدتهم القيمة، وطلبوا استمرار تلك الجهود حتى يمكن للصومال الوقوف على قدميه.

١٠ - ومما تجدر ملاحظته أن زعماء الفصائل السياسية الصومالية لم يعد كلامهم حالياً منصبا على تشكيل مجلس وطني انتقالي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات أديس ابابا في آذار/مارس ١٩٩٣، وإنما هم يستهدفون تشكيل جمعية تشريعية وطنية.

١١ - ومن حيث المبدأ، قبل زعماء الفصائل مجالس المقاطعات والمجالس الإقليمية المنشأة حتى الآن. ومع ذلك فلهم رغبة في استعراض عدد منها. قد أنشئ مجلسان آخران للمقاطعات منذ تقرير الأخير، فأصبح المجموع ٥٥، وذلك من ٨١ مقاطعة، باستثناء الشمال الغربي. وما زال العدد الإجمالي للمجالس الإقليمية ٨، من ثلاثة عشر، باستثناء الشمال الغربي. ومن المتوقع أن يعجل الانتهاء من مؤتمر المصالحة الوطنية بشكل ناجح من إنشاء المجالس الجديدة.

١٢ - وسيكون الاجتماع المقرر في إعلان نيروبي من الأعمال الصومالية كلية، وذلك بغية إيجاد حل صومالي للمشكلة الصومالية. ولن تؤدي عملية الأمم المتحدة في الصومال ألا دور الميسر كما فعلت ذلك في الشهور القليلة الماضية.

١٣ - وقبل ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وهو الموعد المحدد للاجتماع التحضيري، بفترة وجيزة قرر الموقعان على الإعلان تأجيله إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ لإعطاء مزيد من الوقت للفصائل السياسية لالتهاء من مداولات اللجان التقنية التي أنشأتها. وبعد اندلاع القتال فيما بين العشائر في ميركا في ٥ نيسان/أبريل اتخذت مجموعة الـ ١٢ موقفا مؤداه أنهم لن يشتركوا في الاجتماع حتى تنسحب قوات التحالف الوطني الصومالي من البلدة. وقد أقنعوا بالتساهل بشأن هذا الشرط ولكن القتال الذي حدث بعد ذلك فيما بين العشائر بين بطينين منتميين إلى الهاويبي في مقديشيو وما تلى ذلك من تدهور في الحالة الأمنية هناك حدا ببعض زعماء الفصائل، إلى أن يطلبوا في جملة أمور، تغيير مكان الاجتماع. وأجريت مناقشات بين الموقعين بشأن تحديد تاريخ جديد ومكان جديد. وقد أبلغت عملية الأمم المتحدة في الصومال مبدئياً باتفاق على تأجيل التاريخ إلى ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤ وتغيير مكان الاجتماع إلى نيروبي، ولكن ذلك لم يتأكد. وفي أثناء ذلك عاد الجنرال عديد إلى مقديشيو.

١٤ - وفي غضون ذلك حفز تطور آخر الموقعين على اختيار تاريخ أكثر تأخراً عن ذلك. وقد رد زعماء الحركة الوطنية الصومالية للشمال الغربي بالإيجاب على الدعوة التي وجهها زعماء الفصائل السياسية في إعلان نيروبي. وكان السيد عبد الرحمن أحمد علي، الذي كان رئيساً للحركة الوطنية الصومالية قبل مؤتمر بوروما الذي انتخب إدارة جديدة، على اتصال بالجنرال عديد والسيد علي مهدي. وقد أعلن أنه يجب على الصوماليين في شمال البلد وجنوبه أن يجلسوا سوياً لحل القضية بطريقة تشبع رغبة شعب "الوطن

الصومالي" وحقوقه في أن يكون له وضعاً مستقلاً من ناحية وفي أن يحتفظ من الناحية الأخرى بوحدة وأخوة الشعب الصومالي، وأعلن أن الحركة الوطنية الصومالية ستحضر جميع مؤتمرات المصالحة الوطنية الصومالية المقبلة كما فعلت في الماضي.

١٥ - ولكي يتاح للحركة الوطنية الصومالية وقت كافٍ لإجراء مشاورات، طلب السيد أحمد علي تأجيل اجتماع الفصائل السياسية إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وكان رد الفصائل الموقعة على اتفاق أديس ابابا ايجابياً بصفة عامة. ومع ذلك رفض الزعماء في "الوطن الصومالي" بما فيهم السيد محمد ابراهيم ايفال "رئيسه" اعلان السيد أحمد علي. وتجري منذ ذلك الوقت المشاورات فيما بين الفصائل السياسية الصومالية للوصول إلى اتفاق بشأن تاريخ جديد ومكان للاجتماع.

١٦ - لقد كان توقيع إعلان نيروبي بمثابة دفعة إلى توقيع اتفاق في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن عملية حل الحالة في جوبا السفلى والعملية المتعلقة بذلك. ووقع الاتفاق أعضاء لجنة مشتركة تمثل التحالف الوطني الصومالي والحركة الوطنية الصومالية. ودعا الاتفاق إلى عقد مؤتمر مصالحة في جوبا السفلى في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤ في كيسمايو. ونص الاتفاق على ضرورة أن يعتمد مبدأ المصالحة على الحوار وأن تسوى جميع الخلافات والعداوات طبقاً للأخلاق والتقاليد الصومالية. وستتخذ لجنة تقنية قراراً بشأن عدد المشتركين الذين سيأتون من كل العشائر في المنطقة. ويتعين على قادة الفصائل ضمان وقف لإطلاق النار والتقيّد به اعتباراً من ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤؛ وسحب الميليشيات وجعل وجودها مقصوراً على أماكن متفق عليها؛ وإنشاء آلية لإعادة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لأصحابها الشرعيين، وإنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في الصومال.

١٧ - وظلت اللجنة التقنية تعقد اجتماعات في كيسمايو منذ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ لوضع اللمسات النهائية على المعايير المتعلقة بالاشتراك في مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى. وتم الاتفاق على اختيار ١٦٠ ممثلاً من جميع العشائر للاشتراك في المؤتمر. وبانتهاء وضع قائمة ممثلي العشائر، افتتح المؤتمر في كيسمايو في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وعلى الرغم من الجهد الحقيقي الذي بذلته كل من الحركة الوطنية الصومالية والتحالف الوطني الصومالي في تنظيم المؤتمر، فإن ائتلاف الحركة الوطنية الصومالية/التحالف الوطني الصومالي يفرض تهديداً بإعاقة العملية نظراً لأن الكولونيل أحمد عمر جس، رئيسه، لم يوقع على جدول أعمال المؤتمر في نيروبي. وفي الوقت ذاته نشب قتال في كيسمايو في ٢١ نيسان/أبريل بين بطني دارود مما خلق عقبة أخرى أمام عملية المصالحة العامة في المنطقة.

١٨ - وبذلت محاولات أخرى للمصالحة بين العشائر وبين الفصائل في مناطق أخرى. ففي شباط/فبراير ١٩٩٤، أبرم قادة بطني دارود وبطن من ديجيل، هم ورؤساء الحركة الوطنية الصومالية والجبهة الوطنية الصومالية والحركة الديمقراطية الصومالية اتفاقاً للمصالحة في بردره في منطقة جيدو.

ثالثا - قضايا الأمن

١٩ - على الرغم من جهود المصالحة السياسية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، التي ورد ذكرها أعلاه، فإن الحالة الأمنية في الصومال ظلت تتدهور؛ وتبذل الفصائل المختلفة، في تحسب واضح لانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال في نهاية المطاف، جهودا لإعادة التسليح وواصلت على وجه الخصوص، بناء المركبات القتالية المعروفة باسم "تكنيكالز". وفي منطقة كيسمايو، يناضل عدد من الفصائل، دون نجاح حتى الآن، من أجل السيطرة على وادي جوبا الأسفل. وكما هو مشار إليه في الفقرتين ١٦ و ١٧ أعلاه، افتتح مؤتمر مصالحة في جوبا السفلى في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أكملت ميليشيا التحالف الوطني الصومالي بنجاح حملتها الرامية للاستيلاء على مركا من فصيل الحركة الوطنية لجنوب الصومال. وفي الوقت ذاته تقريبا، قامت قوات الميليشيا التابعة لبطن حبر غدير التي لها صلات وثيقة بالتحالف الوطني الصومالي بشن هجوم على بطن هودلي وسيطرت على منطقة المطار ومداخله في جنوب مقديشيو. واشتبك البطانان ذاتهما في مواجهة عنيفة في منطقة بليت وين التي يبدو أنها ستكون الهدف الرئيسي التالي للتحالف الوطني الصومالي. ووردت أنباء تشير إلى حدوث عمليات تقدم أخرى للتحالف الوطني الصومالي في بيبصوا. وباختصار، بذلت محاولات متضافرة لا سيما من جانب التحالف الوطني الصومالي لتحسين المواقع التي يحتلها على الأرض قبل مؤتمر المصالحة الوطنية القادم.

٢٠ - وفي عدد من المواقع، تعرض أفراد من عملية الأمم المتحدة في الصومال ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للتهديد والهجوم وأحيانا للخطف على يد أفراد مسلحين غير خاضعين لسيطرة أحد. ووقع آخر هذه الحوادث المؤسفة والخطيرة للغاية في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤ في جنوب مقديشيو. فقد تعرضت سيارة تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال لهجوم قتل فيه ٥ جنود نيباليين وجرح جندي واحد. واختطف بعد ذلك الجندي الجريح من مستشفى محلي. وتبذل عملية الأمم المتحدة في الصومال جهودا جادة مع القادة المحليين لضمان الإفراج عن الجندي المختطف.

٢١ - وعلى الرغم من أن عدد الحوادث التي يتعرض لها أفراد من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد قل في الأسابيع القليلة الماضية، فلا يمكن التنبؤ بمستوى عدم الأمن نظرا لأن الاضطرابات تحدث والقتال ينشب بين العشائر دون سابق إنذار. وتشكل اللصوصية، لا سيما في المراكز الحضرية سببا رئيسيا للقلق. لقد كان التعاون من جانب القادة المحليين مفيدا للغاية في حل الصعوبات المتصلة بالهجمات على أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال والأفراد المتصلين بها والتهديدات الموجهة إليهم فضلا عن المسائل المتعلقة بأمنهم العام.

رابعا - هيكل القوة وقدراتها

٢٢ - أكملت وحدات البلدان التالية انسحابها من عملية الأمم المتحدة في الصومال: ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وتركيا وتونس وجمهورية كوريا والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية

والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليونان. ومنذ تقريره الأخير، زادت باكستان قوة فرقها إلى نحو ٢ ٠٠٠ من جميع الرتب. ونقح مجلس الأمن في قراره ٧٩٨ (١٩٩٤) ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال وأذن بالتخفيض التدريجي لمستوى قوة العملية إلى ٢٢ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك ٢ ٥٠٠ من أفراد السوقيات وعناصر الدعم اللازمة.

٢٣ - إن القوام الحالي لقوة عملية الأمم المتحدة في الصومال البالغ ١٩ ٠٠٠ (اعتباراً من ١١ أيار/مايو ١٩٩٤). وفي محاولة لتصحيح هذا النقص، قدمت طلبات إلى الدول الأعضاء لتوفير وحدات إضافية. وحتى الآن وافقت باكستان على وزع وحدة للطائرات العمودية.

٢٤ - ولم يعوض بالكامل النقص في الطاقة الناجم عن انسحاب قوات الولايات المتحدة ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات الجوية والقدرات الليلية. ولكن عولج بطريقة مناسبة النقص في مجالات الحماية بالمصفحات والسوقيات والاتصالات.

٢٥ - وتلتزم القوات التي تم وزعها في الصومال بتنفيذ المهام التالية في منطقة العمليات الحالية التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في الصومال:

(أ) أمن المطارات والموانئ الرئيسية؛

(ب) ضمان الأمن/والقيام بدوريات في الطرق المؤدية إلى الداخل للإبقاء عليها مفتوحة أمام قوافل المعونة الإنسانية؛

(ج) القيام بدوريات في البلدات/المدن الرئيسية لتمكين أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من التحرك بأمان فيها؛

(د) حراسة قوافل المعونة الإنسانية؛

(هـ) ضمان أمن قوافل السوقيات ومنشآتها؛

(و) ضمان أمن أفراد ومنشآت عملية الأمم المتحدة في الصومال ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

(ز) تقديم المساعدة في تدريب الشرطة الصومالية.

٢٦ - ولتلبية هذه الاحتياجات، عدل وزع أفراد عملية الأمم المتحدة للصومال في أعقاب عمليات الانسحاب الأخيرة وهو الآن كما يلي:

(أ) بيضاوا - كيسمايو، تم وزع اللواء الهندي المؤلف من ٤ كتائب وكتيبة بوتسوانا في ١٠ مواقع مختلفة.

(ب) خارج مقديشيو، تم وزع ثلاث كتائب مقدمة من بنغلاديش ونيجيريا وزمبابوي في أفغوي وميركا وبلادا على التوالي وهي ثلاثة مواقع استراتيجية على الخطوط الرئيسية للاتصالات.

(ج) مقديشيو، تتولى ثلاث كتائب من باكستان وماليزيا ونيبال مسؤولية أمن أفراد ومنشآت ومعدات عملية الأمم المتحدة في الصومال. وتتولى الكتائب المصرية الثلاث تأمين الميناء والمطار. وتقوم بقية اللواء الباكستاني - أربع كتائب مدفعية وفوج دبابات وسرية طائرات عمودية، بتوفير خدمات إلى قوة الرد السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال وتتولى تأمين الطرق الرئيسية بين الميناء والمطار ومجمع عملية الأمم المتحدة وتحتفظ بتسعة مواقع قوية أو نقاط للتفتيش في حجم السرية، وتقوم بدوريات في المناطق الرئيسية في المدينة. ويشارك اللواء أيضا في حراسة القوافل الإنسانية في منطقة مقديشيو.

(د) بليت وين. سرية من زمبابوي.

٢٧ - على الرغم من تخفيض القوات، لا تزال الوحدات العسكرية تشارك في الأنشطة الإنسانية. وتقوم المستشفيات العسكرية بمعالجة مئات المرضى الصوماليين يوميا في مقديشيو وبيضاوا وأودور ووجيد وكيسمايو. وتشارك الوحدات العسكرية مشاركة قوية على أساس يومي في توزيع المياه والأغذية وفي العمليات الإنسانية الأخرى التي يبلغ متوسط عددها ٢٥ قافلة يوميا. وتدعم الوحدات العسكرية أيضا أنشطة شعبة الشرطة المنشأة حديثا في إعادة تشكيل الشرطة الوطنية الصومالية عن طريق تقديم تدريب أساسي إلى معلمي الشرطة الصوماليين ودعم سوقي.

٢٨ - وعلى الرغم من أن قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال ليست هدفا مباشرا في الوقت الحالي فإن تزايد القتال بين العشائر في مقديشيو وميركا وبلت وين ووادي جوبا الأسفل قد تشكل في النهاية تهديدا محتملا لأفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال. فقد أشارت المعلومات الواردة من مصادر مختلفة، على مدى الأسابيع القليلة الماضية، إلى أن جميع الفصائل تعيد تسليح نفسها. وتشن الميليشيا التابعة للتحالف الوطني الصومالي الهجمات في أجزاء مختلفة من جنوبي الصومال وتسيطر سيطرة تامة على جنوب مقديشيو كما تشن هجمات متكررة للسيطرة على بليت وين. وفي كيسمايو تقوم ميلشيا الحركة الوطنية الصومالية بتحركات محمومة تحسبا لهجوم يشنه التحالف الوطني الصومالي. ولا يمكن استبعاد نشوب عمليات قتالية واسعة النطاق وقد يسبب هذا تدهور الحالة الإنسانية الهشة.

٢٩ - لقد قل عدد أفراد القوة بقدرتها الحالية البالغة ١٩ ٠٠٠ فرد بالفعل للغاية. وقد انخفض حجم قوة الرد السريع من كتيبة إلى سرية ميكانيكية وسرية للدبابات وسرب للطائرات العمودية. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أغلقت سبعة نقاط قوية ونقاط للتفتيش في مقديشيو بسبب تخفيض القوات وضرورة سحب القوات واستخدامها في مهام لها أولوية أعلى. وفي ظل الظروف الأمنية السائدة، أصبحت قدرة القوة على تحقيق المهام الممنوعة بها محدودة. وسوف يمكن الوزع الكامل للمستوى المأذون به البالغ ٠٠٠ ٢٢ فرد عملية الأمم المتحدة في الصومال من العمل ثانية في منطقة شابيلو الوسطى الممتدة من بالاد إلى بليت وين وإعادتها إلى منطقة عمليات الأمم المتحدة في الصومال والتلبية التامة أيضا لدورها في حراسة القوافل الإنسانية. وسوف يتطلب أي توسيع للمناطق التي يجري فيها وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال، بحيث تشمل غالكاو الوسطى ثم الشمال الشرقي في النهاية، وزع كتيبتين إضافيتين على الأقل بدعم متكامل وعناصر سوقية. وهذه القوة ليست متوفرة حاليا على الساحة.

خامسا - برنامج الشرطة والعدالة

٣٠ - وأعرب مجلس الأمن، في قراره ٨٦٥ (١٩٩٣)، عن اقتناعه بأن إعادة إنشاء الشرطة الصومالية والنظاميين القضائي والجنائي في الصومال تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لإعادة الأمن والاستقرار في البلد. إن خفض مستوى قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال وعدم الاستقرار في الحالة الأمنية، المشار إليهما في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير، يزيدا من أهمية وإلحاح تحقيق أهداف برنامج العدالة الصومالي. فالنجاح في تنفيذ البرنامج سيسهم بدرجة هائلة في تحقيق الهدف المتمثل في أن تصبح المؤسسات الصومالية هي العناصر الرئيسية التي توفر المحافظة على القانون والنظام في الصومال. ولم تدخر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وسعا في السعي إلى تحقيق هذا الهدف. وفي ٢٢ أيار/مايو بلغ مجموع عدد الشرطة المجندين ٧٩٩ ٧.

٣١ - ومنذ تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن (S/1994/12)، الفقرات ١٧-١٩)، ظلت عملية الأمم المتحدة في الصومال تبذل جهودا كبيرة لتعزيز عنصر الشرطة المدنية التابع لها لتوفير التدريب والمعدات والمساعدة في إنشاء قوة شرطة صومالية وطنية قادرة على الاستمرار.

٣٢ - من بين أفراد الشرطة المدنية الـ ٥٤ المأذون بعملهم كموظفين في شعبة الشرطة وصل إلى منطقة البعثة حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، ٤١ فردا من البلدان التالية:

٤	أيرلندا
٥	إيطاليا
٢	جمهورية كوريا
٥	زيمبابوي
٢	السويد
٦	غانا
٥	ماليزيا
٦	مصر
٦	هولندا

ومن المقرر أن يصل أفراد الشرطة المدنية المتبقين قريبا من زامبيا والسويد ونيجيريا.

٣٣ - وتجدر الإشارة بصفة خاصة الى الإقليم الشمالي الشرقي. فقد تم حتى الآن الموافقة على إعادة تعيين ٣٦٧ من رجال الشرطة السابقين، غير أن حوالي ٦٠٠ من رجال الميليشيات الذين يعملون كرجال شرطة لا تتوفر فيهم معايير التعيين التي وضعتها عملية الأمم المتحدة في الصومال. غير أن من المسلم به أن يتعين إعادة النظر في السياسة الحالية لعملية الأمم المتحدة في الصومال، التي تقصر التعيين على الأشخاص الذين خدموا في قوة الشرطة الصومالية لما لا يقل عن سنتين. إذ أنه لا بد أيضا أن تتمكن فئة منتقاة من أفراد الميليشيات السابقين المسرحين، بعد تلقي تدريب مناسب، من أن تصبح مؤهلة للانخراط في قوة الشرطة.

٣٤ - ومنذ آخر شهر آذار/مارس، في ظل التنسيق العام والقيادة من جانب عملية الأمم المتحدة في الصومال، يقوم العنصر العسكري التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال وفريق التدريب التابع للولايات المتحدة، الذي وفره البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية، بدور هام في مساعدة برنامج الشرطة. إذ يقوم بتنظيم التدريب على الأسلحة، وتدريب سائقي السيارات والميكانيكيين، وتدريب البيادة، وتدريب المشرفين، والتدريب الإداري وتدريب مستوى الإدارة التنظيمية المتوسط. ويوفر البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية أيضا الدعم السوقي في تجديد مراكز الشرطة، وكذلك منشآت التدريب. وهو يعمل حاليا في تجديد مدرسة تدريبية مؤقتة داخل مجمع مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال في مقديشيو كي تستوعب ١٠٠ متدرب في الدورة الواحدة. ويجري النظر في إنشاء مراكز تدريب في مواقع أخرى، مثل هرغيسا (الإقليم الشمالي الشرقي) وبايضا (الإقليم الأوسط) وكيسمايو (الإقليم الجنوبي). ومن المرجح أن يتولى البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية توفير الدعم السوقي. وتكمن المشكلة الرئيسية في أن المنشآت قد دمرت تدميرا كاملا، وأن نقص الموارد المالية لا يسمح بإصلاح أكثر من منشأة أو منشأتين لتدريب قوات الشرطة في البلد بأكمله.

٣٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بدأت دورة دراسية عن صيانة الأسلحة اشتركت فيها مجموعة أولية قوامها ٢٠ ضابط شرطة. وبدأ في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤ برنامج تدريبي للمدربين اللازمين للدورات التجديدية لتنمية المهارات. وبدأت في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في مقديشيو الدورات المعدة للمدربين من المستوى المتوسط في مجال إدارة المراكز. وستكرر هذه الدورات الدراسية في جميع أنحاء البلد. وتعتمد عملية الأمم المتحدة في الصومال تدريب ما يربو على ٣٠٠٠ فرد بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وسيدرب ٣٠٠٠ فرد آخر يقوم بتدريبهم ضباط من الشرطة الصومالية ممن تلقوا هم أنفسهم التدريب مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٣٦ - ويجري تنقيح واستكمال مجموعات برامج تدريبية أخرى، بما في ذلك برنامج تدريبي تجديدي، لتعزيز آلية الإنجاز. وتهدف هذه البرامج الى كفاءة توحيد التدريب في كافة أنحاء الصومال. وبرنامج تدريب الشرطة يشمل أساسا إعادة غرس حس الانضباط في افراد الشرطة الصومالية، وكذلك تعزيز قدرتهم على أداء الواجبات العامة في مجال منع الجريمة، والواجبات المتخصصة مثل إجراء التحقيقات، وجمع المعلومات الجنائية، ومكافحة الشغب، وخدمات الشرطة المجتمعية، وحقوق الانسان أثناء إنفاذ القانون. وتقوم شعبة

الشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا بوضع برنامج تدريبي لوحدة "داراوشتا" (قوة الرد السريع).

٣٧ - ويتم تمويل جزء كبير من برنامج الشرطة التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال من التبرعات النقدية والعينية التي تقدمها الحكومات. والتبرعات النقدية المتلقاة أو المعلنة مسجلة على النحو التالي:

(بملايين الدولارات الأمريكية)

٠,٥	-	الدانمرك
١,٦	-	السويد
		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
٠,٠٣٧	-	الشمالية
١	-	النرويج
٠,٥	-	هولندا
٨	-	الولايات المتحدة الأمريكية
٩	-	اليابان
٢٠,٦٣٧	-	<u>المجموع</u>

ووردت تبرعات عينية من الحكومات التالية:

(بملايين الدولارات الأمريكية)

١,٥	-	ألمانيا
٤,٥	-	إيطاليا
٣٧	-	الولايات المتحدة الأمريكية
٤٣	-	<u>المجموع</u>

مجموع التبرعات النقدية والعينية:

٦٣,٦٣٧

٣٨ - واستكمالا لبرنامج الشرطة، وضعت شعبة العدالة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال خمسة برامج عمل مختلفة: البرنامج القضائي، وبرنامج الاصلاحات، وبرنامج قضاء الأحداث، وبرنامج منع الجريمة، وبرنامج حقوق الانسان.

٣٩ - ويتركز الآن برنامج العمل القضائي على إصلاح المحاكم وتجديدها، وامتدادها بالمعدات والقرطاسية والآثاث والمراجع القانونية، وتدريب موظفي الجهاز القضائي. وقد تم الحصول على مساعدات من بعض الدول الأعضاء، والمؤسسات والمنظمات الاقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها. ومن المزمع أن يعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٤ اجتماع لإجراء تقييم لمنتصف المدة، وذلك بغية تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة الى برنامج العمل القضائي الصومالي، باعتباره نموذجا لتدخلات مقبلة من هذا النوع من جانب الأمم المتحدة.

٤٠ - وأعدت خطة عمل لتجديد ٥٤ محكمة في ٢٨ مقاطعة تضمها ثمانية أقاليم. كما سيجري، خلال الفترة حزيران/يونيه - آب/أغسطس ١٩٩٤، تشجيع السلطات الصومالية المختصة على مستوى المقاطعات والأقاليم على تعيين الأفراد المناسبين للعمل في هذه المحاكم.

٤١ - وفي برنامج العمل المتعلق بالاصلاحات، تستحدث في السجون ممارسات تتسم بالكفاءة لادارة الاصلاحات. وقد تم اكمال بعض المشاريع الرامية لتحسين المرافق الصحية ومنشآت السجون، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويجري تجميع تقديرات إعادة بناء السجون أو تجديدها في الصومال.

٤٢ - وتبذل جهود لتخفيف التكدس في السجون الكبيرين في مقديشيو وبايضاوا. كما أن الرصد المستمر للقضايا واسترعاء انتباه السلطات المختصة الى محنة "منتظري المحاكمات" الذين يبقون في السجن لثلاثة أشهر أو أكثر دون محاكمة، قد أدت الى المراجعة القضائية للقضايا، والإفراج عن المحتجزين في كثير من الحالات.

٤٣ - والمحاكم الاقليمية تعمل الآن بصورة كاملة في بعض الأقاليم، وتجري الآن محاكمة المجرمين المحتجزين لارتكابهم جرائم خطيرة. ومع استمرار التحسن في إمداد شعبة العدالة بالموظفين، من المتوقع أن يمكن وزع الموظفين الى الأقاليم الشعبة من تنفيذ برنامجها المتعلق بالاصلاحات في جميع أنحاء البلد. وقد كانت المساعدة المقدمة من متطوعي الأمم المتحدة مساعدة قيمة بصفة خاصة في هذا الصدد.

٤٤ - ومن المقرر أن تعقد في شهر حزيران/يونيه دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين في السجون ومهاراتهم الإدارية. وسيتم ذلك بمساعدة من المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وتحالف المنظمات غير الحكومية لمنع الجريمة والقضاء الجنائي.

٤٥ - وكجزء من برنامج قضاء الأحداث التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال، تتخذ خطوات لتحسين أوضاع الأحداث المحتجزين. وتتمثل الأولوية الرئيسية في عزلهم عن السجناء البالغين، وفقا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث ("قواعد بيجينغ"). ومن المزمع إنشاء برنامج تعليمي أساسي للأحداث السجناء، بدعم من مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونسكو، والمنظمات غير الحكومية.

٤٦ - ويجري في شمال مقديشيو تنفيذ مشروع تجريبي تعليمي وترفيهي لإنقاذ أطفال الشوارع، بدعم من اليونيسيف واليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي. وسيكون أول المستفيدين منه حوالي ١٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة. وسيتلقون يوميا الغذاء وحوالي أربع ساعات من التعليم الأساسي.

٤٧ - وقد وافقت الإدارة للمملكة المتحدة للتنمية فيما وراء البحار، من حيث المبدأ، على دعم مشروع لمعالجة الأطفال المصابين بصدمات في الصومال اشتركت في وضعه شعبة العدالة مع صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة).

٤٨ - وبدعم من المحفل الأوروبي للسلامة الحضرية في باريس، والمركز الدولي لمنع الجريمة، في مونتريال، ستقوم الشعبة، في برنامجها المتعلق بمنع الجريمة، بوضع مشاريع تهدف الى استحداث روابط مؤسسية للسيطرة الاجتماعية تهدف الى منع الجريمة ومكافحتها. ووصولاً الى هذه الغاية، تعمل الشعبة على توظيف اثنين من اخصائيي منع الجريمة (اخصائي اجتماعي وقاض).

٤٩ - وقامت الشعبة، من خلال برنامجها المتعلق بحقوق الانسان، بالتحقيق في حوادث انتهاكات حقوق الانسان، في إطار نظام القضاء الجنائي الصومالي على حد سواء. ونوقشت نتائج التحقيقات مع الوحدات المختصة، وبناء على ذلك تم، بصورة مشتركة مع هذه الوحدات، وضع آليات لتلافي حدوث هذه الانتهاكات في المستقبل. ويقوم قسم حقوق الانسان حاليا بتحديد منظمات حقوق الانسان الصومالية التي سيتعاون معها في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها ورصدها. كما يجري وضع برامج تدريبية لتعليم حقوق الانسان للصوماليين، بمساعدة من بعض المعاهد دون الاقليمية والوطنية المتخصصة في هذه المجالات، وعلى رأسها المعهد الدولي للدراسات العليا في علوم الإجرام، سيراكيوز، ايطاليا. وأخيرا، يتعاون القسم بصورة وثيقة مع مركز حقوق الانسان بالأمانة العامة للأمم المتحدة في وضع برنامج عمله.

سادسا - برنامج نزع السلاح والتسريح

٥٠ - أعرب قادة الفصائل السياسية الصومالية صراحة، في إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، دعمهم لمفهوم نزع السلاح بصورة طوعية. وللأسف، لم يحترم هذا التعهد حتى الآن. ولن ينجح نزع السلاح بصورة طوعية إلا إذا أبدت الأطراف الصومالية التصميم اللازم على تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وعلى العكس من ذلك، في الأسابيع القليلة الماضية توفرت، كما سبق ذكره، أدلة على أن الفصائل الرئيسية

أخذت تغذي مخزوناتهما من الأسلحة. وفي مقديشيو، شوهدت "العناصر المسلحة (تكنيكالز)" في مواقع مختلفة. كما تبين التقارير أن العشائر تعيد بناء المواقع الدفاعية.

٥١ - وأناشد الأطراف بأن تنفذ عملية نزع السلاح المتفق عليها خلال اجتماعات أديس أبابا في عام ١٩٩٣ وفي اجتماع نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٤. وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على استعداد لمساعدة الأطراف في تنفيذ هذه الالتزامات. وستعمل القوة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، والتي ازداد حجمها بإفراط بالفعل، كوسيط نزيه في جمع الأسلحة المسلّمة وصيانتها من أجل الحكومة الوطنية الصومالية. ويتعين الاضطلاع باختيار مواقع تخزين الأسلحة بالاتفاق مع السلطات الصومالية.

٥٢ - وفي المنطقة الشمالية الغربية، بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٤ تنفيذ برنامج طارئ مؤقت من أجل نزع السلاح والتسريح بواسطة لجنة التسريح الوطنية المنشأة حديثاً. ويركز البرنامج، الذي وضع بالتعاون مع الفريق الاستشاري لمكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مجالين عريضين: (أ) تقديم الدعم لنزع السلاح الفوري في هرجيسة والامتداد المتوقع لنزع السلاح إلى مناطق أخرى؛ (ب) البدء في برنامج دعم مؤقت مدته ثلاثة أشهر من أجل نزع السلاح وإعادة الإدماج.

سابعا - برنامج إزالة الألغام

٥٣ - تقوم سياسة عملية الأمم المتحدة في الصومال في مجال إزالة الألغام على أساس مبدأ الاستعانة بمزيلي الألغام الصوماليين فقط. وتوضح التجربة الحديثة أن الشركات الأجنبية لإزالة الألغام ليست مقبولة بالضرورة لدى السلطات السياسية المحلية ويستخدم مقدار متفاوت من الرسوم لتغطية المخاطر الأمنية التي يواجهها المغتربون. وبسبب الاستعانة بمزيلي الألغام الصوماليين، والعديد منهم يعرف أين توجد الألغام ويحظى بدعم المجالس أو السلطات المحلية، أصبحت هناك إمكانية أكبر للوصول إلى مناطق أوسع نطاقاً من أجل إزالة الألغام. ويتعين ملاحظة أنه قبل تقديم الدعم إلى أي مشروع لإزالة الألغام، فإنه يتعين على المنظمة المحلية غير الحكومية لإزالة الألغام أن تقدم إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال أدلة موثقة بأن السلطات المحلية قد وافقت على إمكانية تنفيذ المشروع بصورة فعالة وبأمان معقول داخل مجتمعاتها المحلية. وتضطلع عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضاً بالمسح الميداني للمشروع لضمان إمكانية استمراره. وتجري عمليات تفتيش دورية خلال تنفيذ المشروع لضمان اتمامه على الوجه المرضي وبغية زيادة الأمان لمزيلي الألغام الصوماليين، فإنه من المعتزم إنشاء مرفق للتدريب على إزالة الألغام. وسيتم تزويده بمدرّبين مغتربين، واختيار موقعه في شمال مقديشيو، مع إمكانية وزع أفرقة المدرّبين في أي منطقة في الصومال.

٥٤ - واعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وحتى اليوم، قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال بالاستعانة بستة أفرقة لإزالة الألغام، أكملت ثلاثة منها مهامها، وهناك ١٨ فريقاً آخرًا في طور اتخاذ إجراءات بدء العمل. وفي الثلاثة أشهر الأخيرة، جرى تدمير الذخيرة التالية:

٣ ٢١٠	ألغام مضادة للدبابات
١ ١١٦	ألغام مضادة للأفراد
٨ ٦٥٥	ذخيرة لم تنفجر بعد

وتمت إزالة ٥٠٠ لغم إضافي مضاد للدبابات. وجرى تطهير ٧١ كيلومترا مربعا من أراضي الأعشاب/المراعي و ٣١٨,٥ كيلومتر من الطرق من الألغام.

٥٥ - ومع إعادة التشكيل وزيادة تزويد الشعبة بالموظفين، تعتزم عملية الأمم المتحدة في الصومال التعجيل بتنفيذ برنامج إزالة الألغام. واشتركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنفيذ برنامج للتوعية بالألغام في الشمال الغربي وفي منطقة غاكاو باستخدام الملصقات والكتب ومن خلال مناقشات الأفرقة في المجتمعات المحلية.

ثامنا - الحالة الإنسانية

٥٦ - بالرغم من التقدم الملموس المحرز في عام ١٩٩٣، فإن حالة الطوارئ مستمرة ولا تزال رفاهية أعداد كبيرة من الصوماليين في خطر. والأولوية الرئيسية بالنسبة لعام ١٩٩٤ هي تقديم مساعدة غوثية الى أكثر الفئات هشاشة وحرمانا. وواصلت شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في تنسيق تقديم المساعدة للوفاء بالاحتياجات الغوثية، وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، واحتواء وباء الكوليرا السائد في جميع أنحاء البلد. غير أن المشاكل الأمنية لا تزال تزعج الجهود الغوثية في عدد من المناطق، مما يؤثر على أمن موظفي الشؤون الإنسانية وعلى انتظام وكفاءة تقديم المساعدة على السواء.

ألف - استمرار حالة الطوارئ

٥٧ - نظرا للحالة المتقلبة في البلد، فإن الوكالات الإنسانية العاملة في الصومال تركز اهتمامها على السيناريوهات المختلفة التي تؤثر على الأنشطة الإنسانية. وكان أحد الشواغل الرئيسية هو زيادة الصراعات فيما بين العشائر وقطع الطرق وما ترتب على ذلك من عمليات توقف في تقديم المساعدة الغوثية. وتشمل سيناريوهات الطوارئ الأخرى التي جرى تحديدها حالات نقص في الأغذية والمياه، وانتشار الأوبئة فيما بين البشر والمواشي وحوادث فيضانات. وتمثلت الخطوة الأولى التي اتخذتها شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية في تشكيل فريق العمليات الطارئة والذي يضم ممثلين لمؤسسات الأمم المتحدة، واتحاد المنظمات غير الحكومية، وقيادة القوة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ويجتمع الفريق بصورة منتظمة للنظر في تغيير سيناريوهات واحتياجات الطوارئ وإقامة آليات متفق عليها للاستجابة. وتشمل بعض المسائل المحددة التي يعالجها الفريق وضع ترتيبات للإنذار المبكر؛ وضمان توفر المخزونات في حالة الطوارئ؛ وتحديد المرافق والمنشآت والطرق الرئيسية؛ وتخطيط عملية الإجلاء.

٥٨ - ويسترد الصومال عافيته ببطء بعد فترة ممتدة من انتشار المجاعة وانخفاضات حادة في إنتاج الأغذية. وفي حين أن الحالة الكلية لعرض الأغذية قد تحسنت، فإن شح الأمطار خلال الموسم الزراعي القصير قد أدى الى حالات نقص في الأغذية في بعض المناطق. وكان وضع مؤشرات مستقبلية للهشاشة

من أهم الخطوات التي اتخذت في إطار آلية تخطيط حالات الطوارئ المحتملة. وتقدم فرقة العمل لتقييم الأمن الغذائي والمحاصيل، برئاسة برنامج الأغذية العالمي، في الوقت الحالي بيانات ومعلومات عن حالات المحاصيل والتوازنات الغذائية. وتتعاون مؤسسات الأمم المتحدة، ولاسيما الفاو وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية في ميدان الرصد والمراقبة من خلال البعثات الميدانية التي يتم إيفادها لتقييم عرض الأغذية وحالة المحاصيل المنتجة محليا. وجعلت الإجراءات المبكرة المتضافرة في الإمكان، على سبيل المثال، الكشف عن النقص الجزئي للمحاصيل في منطقة الخليج واتخاذ إجراءات علاجية فورية عن طريق تقديم برامج خاصة للغذاء مقابل العمل. وهناك نقص مسقط في إنتاج الأغذية المحلية في عام ١٩٩٤ ويجري اتخاذ الترتيبات لضمان عرض كاف من الأغذية من أجل السكان.

باء - انتشار وباء الكوليرا

٥٩ - في أوائل شباط/فبراير، ووجهت الصومال بحالة طوارئ صحية ناتجة عن انتشار وباء الكوليرا. وجرى تشكيل فرقة عمل خاصة بالكوليرا تحت رعاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، بغية تنسيق جهود مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية واليونسيف، والمنظمات غير الحكومية والأفرقة الصومالية المعنية بمعالجة الوباء، الذي انتشر سريعا وأصاب أجزاء عديدة من البلد. وفي ٥ أيار/مايو تم الإبلاغ عن مجموع تراكمي يبلغ ٤٤٤ ١٢ حالة و ٤٩٢ حالة وفاة. وبالإضافة إلى جمع ونشر البيانات الإحصائية عن انتشار الوباء، تشمل الإجراءات الأخرى التي اتخذت إنشاء مراكز للعلاج، وتطهير مصادر المياه بالكلور، والتصحاح البيئي، والحملات الإعلامية والتعبئة الاجتماعية. وكانت الاستجابات لحالات الانتشار الجديدة فورية ونتج عن ذلك انخفاض في معدل الوفيات.

٦٠ - وأدى الاندلاع الأخير للقتال فيما بين العشائر في مقديشيو إلى توقف تدفق الإمدادات الطبية من الصيدلية المركزية الصومالية عند نقطة حرجة للغاية في جهود مكافحة الوباء. وبناء على ذلك، اتخذت عملية الأمم المتحدة في الصومال ترتيبات من أجل نقل إمدادات الطوارئ من مجموعات أدوات علاج الكوليرا ومواد منع العدوى إلى مكاتب المناطق التابعة لها بغية تلافي الاعتماد المفرط على الإمدادات القادمة من مقديشيو. وانتهت الاسقاطات المبكرة بأن المرض قد بلغ ذروته في نيسان/أبريل إلى أن تعتبر سابقة لأوانها وأكثر السيناريوهات تفاؤلا في الوقت الحالي هو أن الوباء لا يمكن أن ينتهي قبل نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وينبغي ملاحظة أن الوكالات الإنسانية تشهد أوجه نقص في الموارد كنتيجة لاضطرابها إلى تحويل أموال من برامجها الأخرى لمكافحة وباء الكوليرا.

جيم - إعادة التوطين

٦١ - لا يزال هناك في البلدان المجاورة مئات الألوف من اللاجئين الصوماليين الراغبين في العودة إلى الصومال مع المساعدة. وتسهيل عودة اللاجئين الصوماليين بأمان هو من شواغل الأمم المتحدة التي تحظى بالأولوية. فخلال عام ١٩٩٣ والأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٤، عاد طواعية حوالي ٨٨ ٠٠٠ صومالي من

كينيا إلى منطقة جيدو. وخلال عام ١٩٩٤، من المتوقع أن يحتاج ٧٠ ٠٠٠ شخص آخرين إلى تسهيلات النقل من أجل إعادة التوطين - بشكل رئيسي إلى منطقة جوبا السفلى وعلى طول الساحل الصومالي. بيد أن المشاكل الأمنية والنقص في الموارد قد أبطأ برنامج الإعادة إلى الوطن، مما أرغم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إصدار نداء عاجل من أجل أموال إضافية لن تستطيع المفوضية بدونها الاستمرار في البرنامج.

٦٢ - وحتى هذا التاريخ، ساعدت شعبة الشؤون الإنسانية في عملية الأمم المتحدة في الصومال في إعادة توطين ٧٧٠ ٣٠ نسمة من النازحين في الداخل. ويقدر أنه لا يزال هناك أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة من هؤلاء الأشخاص في جميع أرجاء الصومال. وستبقى عمليات إعادة التوطين معتمدة على الموارد المحدودة نسبياً والموظفين المحدودي العدد نسبياً للمنظمات غير الحكومية الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة التي تقدم جُعب الطعام والإقامة كما تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات المحلية التي تتلقى النازحين. وتوفر عملية الأمم المتحدة في الصومال النقل والأمن. ويجدر بالملاحظة أن النقل هو أكثر جوانب عمليات إعادة التوطين تكلفة. وستبقى مساعدة العائلات الصومالية في العودة إلى أوطانها من الأولويات. وستوفد المنظمة الدولية للهجرة (إيوم) بعثة تقييم في أواخر شهر أيار، بناء على طلب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، وذلك للتمكين من إنشاء برنامج مساعدة شامل من أجل إعادة توطين الأشخاص النازحين في الداخل.

دال - أثر المشاكل الأمنية

٦٣ - ما برحت المنظمات الإنسانية تعمل بشكل وثيق مع قيادة قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال على تحسين تنسيق الجهود والخطط والاستراتيجيات الإنسانية الدولية. والهدف الرئيسي لما تبقى من عام ١٩٩٤ هو ضمان أن يكون وزع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال وتعزيز الشرطة الصومالية، حيثما كان ذلك ممكناً عملياً، مكماً لتنفيذ الأنشطة الإنسانية. وما برحت شعبة الشؤون الإنسانية تعمل مع قيادة القوة على وضع إجراءات تشغيل موحدة وتحسين الدعم المقدم للبرامج والأفراد العاملين في الشؤون الإنسانية.

٦٤ - وعلى الرغم من الجهود المنسقة التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في الصومال والوكالات الإنسانية العاملة في الصومال لتقديم المساعدة إلى القطاعات المحتاجة والفئات الضعيفة، ما برحت الأنشطة الإنسانية تواجه قيوداً أمنية صعبة. كما أدى إزدیاد أعمال اللصوصية والقتال الدائر بين العشائر والفصائل، فضلاً عن الهجمات الموجهة ضد الوكالات الإنسانية وموظفيها، إلى إرغام عدد من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على وقف برامج مساعداتها أو سحبها كلية. واضطرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نتيجة لقتل أحد موظفيها مؤخراً، وبسبب استمرار انعدام الأمن، إلى إجلاء موظفيها من أفمادو وتخفيض وجودها في كيسمايو. وأنهى برنامج الأغذية العالمي عملياته في كيسمايو نتيجة لعملية

التخويف المتواصل لموظفيه، وقبل ذلك انسحب برنامج الأغذية العالمي من بيليت وين. وأضطر عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى اتخاذ خطوات مماثلة.

هاء - التأهيل والتعمير

٦٥ - كعملية متابعة لإعلان أديس أبابا، عَقِد الاجتماعان الأوليان لهيئة تنسيق المعونة في الصومال (SACB) ولجنتها الدائمة في نيروبي في الفترة من ١ حتى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٤. وكانت إحدى الخطوات الرئيسية المتخذة اعتماد خطة العمل من أجل الشطر الأول من عام ١٩٩٤ بشأن تقديم المساعدة لأنشطة التأهيل. وتشمل العناصر الرئيسية في الخطة معايير السلامة والأمن للمانحين للمساعدة في خطط التعمير؛ والحاجة إلى إنشاء مؤسسات صومالية مناسبة في المناطق؛ واستحسان اشتراك الصوماليين في تخطيط برامج التأهيل وتنفيذها. وحتى هذا التاريخ، قامت بعثات المانحين المتعددين بزيارة منطقتي نوجال وباكول لإجراء مباحثات مع السلطات المحلية المسؤولة عن الأنشطة الإنمائية.

٦٦ - ومراعاة مني لما تتصف به أنشطة التعمير والتنمية من طابع طويل الأجل. فقد وافقت على نقل مكتب الأمم المتحدة الإنمائي من عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك اعتباراً من ١ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي حين أن هذا المكتب سيديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمشروع، فإنه سيعمل كعنصر مكمل لأنشطة الأمم المتحدة في الصومال. وفي هذا السياق، سيتعاون تعاوناً وثيقاً مع عملية الأمم المتحدة في الصومال ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الصومال. ومن المتوقع أن يقدم هذا المكتب الإنمائي الدعم المؤسسي وتحليل السياسات لإدارة تقام في المستقبل كجزء لا يتجزأ من مهامه.

تاسعا - المسائل الإدارية

٦٧ - منذ انسحاب قوات الولايات المتحدة في أواخر آذار/مارس ١٩٩٤، يقوم بتقديم الدعم للنقل والتمويل مقاول مدني من الولايات المتحدة "BROWN and ROOT SERVICES CORPORATION". ولجنة العقود في المقر هي التي زكت خدماته وأوصت بها كمصدر وحيد وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وذلك ريثما يتم التقديم الفعلي للعطاءات من أجل الاحتياجات. وقد طلب تقديم وثيقة إعراب عن الاهتمام فكان رد الكثير من المؤسسات إيجابياً. كما أنشئ مركز لمراقبة النقل والتمويل (LCC)، ويعمل فيه ١٢ فرداً من موظفي حكومة الولايات المتحدة المعارين، لمراقبة عمليات النقل والتمويل التابعة لبعثة الأمم المتحدة في الصومال والدعم الذي يقدمه المقاول المذكور.

٦٨ - ورغم التحسن الذي طرأ بوجه الإجمال على ملاك الموظفين في عملية الأمم المتحدة في الصومال خلال الأشهر الستة الماضية (إذ ضم هذا الملاك في منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٤، ١٤٦ موظفاً من الفئة الفنية الدولية و ٣٥٣ موظفاً من فئة الخدمات العامة وفئة الخدمة الميدانية لا يزال هناك عدد كبير من الشواغر

عاشرا - الآثار المالية

٦٩ - في حالة موافقة مجلس الأمن على تمديد الولاية على النحو الموصى به في الفقرة ٧٧ أدناه، تقدر الآثار المالية ذات الصلة، على أساس تقريرى الى الجمعية العامة (A/48/850 و Corr.1)، بمبلغ ٤٦٤,٧ من ملايين الدولارات لفترة ستة أشهر على النحو المبين في المرفق الثاني لهذا التقرير. وسأوصي الجمعية العامة بأن تُعتبر التكاليف المتصلة بذلك نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

حادي عشر - ملاحظات

٧٠ - لقد وصل إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ بعملية الأمم المتحدة في الصومال إلى مرحلة حاسمة في تاريخها المعقد والعاصف. والقضية التي تواجه مجلس الأمن الآن هي تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، آخذا في الحسبان الهدف الذي حددته المجلس في القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) أن تنجز عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مهمتها بحلول آذار/مارس ١٩٩٥. ومن شأن التجديد أن ينم عن تصميم الدول الأعضاء على تحقيق رؤية الأمم المتحدة المتمثلة في مد يد المساعدة إلى الصومال وصولا إلى المصالحة السياسية والتعمير الوطني والسلم. واتخاذ قرار بإنهاء العملية الصومالية تدريجيا سيدل على التخلي عن تلك الرؤية والمخاطرة بانزلاق البلد ثانية الى الهاوية التي لم يكد ينجو منها قبل أقل من عامين. ويتوقف الاختيار على عاملين رئيسيين هما، استعداد القادة السياسيين والمجتمعيين الصوماليين للوفاء بالتزاماتهم بانتشال البلد من محنته الراهنة؛ واستعداد المساهمين بالقوات وبالتمويل للثبات، في وجه المصاعب الطاحنة أحيانا، على الطريق الذي رسمه مجلس الأمن.

٧١ - والحالة الراهنة، ولئن كانت صعبة، فإنها لا تخلو تماما من الأمل. فمن ناحية، هناك الالتزام الذي أجمعت عليه الأطراف الصومالية بمتابعة السير على درب المصالحة، والعمل سويا على تحقيق نزع السلاح طوعا والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ومن ناحية أخرى، استخدمت بعض الفصائل قوتها العسكرية في زيادة المناطق الخاضعة لسيطرتها من أجل تعزيز مواقفها التفاوضية.

٧٢ - وقد ناشد جميع القادة الصوماليين عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تواصل دعم جهودهم في سبيل المصالحة والانعاش، مما يمثل في حد ذاته تطورا إيجابيا بالمقارنة بالمواقف السابقة التي اتخذتها بعض الأطراف تجاه العملية. وقد مكّن هذا ممثلي الخاص بالنيابة من الاضطلاع، على مدى الأشهر القليلة الماضية، بمبادرة سياسية، مما أسفر حتى الآن عن استئناف الحوار، وعودة العلاقة بين عملية الأمم المتحدة في الصومال والتحالف الوطني الصومالي الى حالتها الطبيعية وصدور الإعلان الكبير الأهمية الذي اعتمدته الأطراف في نيروبي.

٧٣ - ومما يدعو للأسف أنه حدثت، للأسباب المبينة في مكان آخر من هذا التقرير، حالات تأخير كبيرة في تنفيذ ذلك الاتفاق، ومن المقرر الآن عقد الاجتماع التحضيري في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، ولم يحدد أي موعد لانعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية نفسه. ويستلزم الأمر حالياً بذل جهد كبير من جانب قادة الفصائل إذا أريد لهم استعادة ثقة المجتمع الدولي في صدق الالتزامات التي دخلوا فيها في نيروبي.

٧٤ - وفي الوقت نفسه، فإن الحالة على أرض الواقع مسألة تدعو إلى القلق المتزايد. فانسحاب عدة وحدات رئيسية من العملية في آذار/مارس لم يؤد إلى حرب أهلية، كما كان يخشى، ولا إلى عودة الهجمات المنظمة على العملية وعلى موظفي الوكالات الانسانية والمنظمات غير الحكومية. إلا أنه طرأ تدهور مطرد على حالة الأمن. فجماعات المليشيات لا تفتأ تعيد تسليح نفسها وتعاود تجهيز مركبات قتالية "للجماعات المسلحة (التكنيكالز)" تحسباً لتجدد القتال، لاسيما منذ أن سجل التحالف الوطني الصومالي أوجه تقدم عسكرية كبيرة في منطقتي مركا ومطار مقديشيو. فضلاً عن ذلك، فإن أعمال قطع الطريق لا تفتأ في الازدياد، ومرد ذلك جزئياً إلى تخفيض قوام عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٧٥ - وفي أماكن أخرى من الصومال حققت جهود العملية للمساعدة في تعزيز المصالحة بين مختلف العشائر المحلية قدراً من النجاح؛ مما قد تكون له دلالاته نظراً لما يكون للعشائر من نفوذ كبير عموماً لدى الفصائل السياسية الصومالية. ومما يكتسب أهمية كبيرة في هذا الصدد جهود المصالحة الجارية التي يقوم فيها بدور الوساطة حالياً إمام حراب. وإذا تكللت هذه الجهود بالنجاح، فإنها قد تسفر عن تقليل سوء الظن والعداء بين الجنرال عيديد والسيد محمد علي مهدي والسيد محمد قنياري عفره، قادة لفصائل المتنافسة الرئيسية في المؤتمر الصومالي الموحد.

٧٦ - وبالرغم من هذا التقييم السلبي إلى حد ما للحالة السياسية وحالة الأمن، فإنني أعتقد أن الشعب الصومالي جدير بأن تتاح له فرصة أخيرة. ولكن من الواجب أن يكون هذا الأمر مرتبطاً تماماً بتوفر ما يدل على السير بشكل جاد ومثمر في عملية المصالحة. كما يتوجب أن يستلزم مراعاة وقف إطلاق النار بدقة والتعاون مع العملية في الحيلولة دون تكرار المصادمات وفي حل المنازعات المحلية بين العشائر والفصائل.

٧٧ - وعليه لذلك فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يعيد تأكيد الهدف، الذي حدده في القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، بأن تنجز عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مهمتها بحلول آذار/مارس ١٩٩٥، وأن يمدد الآن، تحقيقاً لذلك، ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة ستة أشهر. وسيكون هذا التمديد بالعدد الراهن المأذون به البالغ ٢٢ ٠٠٠ فرد، ورهنا باستعراضات دورية للحالة السياسية والعسكرية وللتقدم المحرز نحو المصالحة. وسيجرى أول استعراض من هذا القبيل بعد أن أقدم تقريراً عن نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية أو في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ إذا لم يكن المؤتمر قد عقد حينئذ. وسيتقرر إجراء استعراضات لاحقة حسب تقدير مجلس الأمن. وقد أوعزت إلى ممثلي الخاص بالنيابة بمواصلته منح أولوية عليا للجهود التي يبذلها في سبيل تشجيع المصالحة السياسية في الصومال.

٧٨ - وخلال فترة الأشهر الستة، ستواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أيضا منح أولوية للإسراع ببناء الشرطة الوطنية والنظام القضائي في الصومال. وقد يحدث هذا في آن واحد مع تخفيض مناظر في العنصر العسكري للعملية، ومن المفضل أن يبدأ ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وإلى أن تصبح قوة الشرطة الصومالية في وضع يمكنها من تحمل مسؤولياتها، فإن الرأي المدروس لقائد قوة العملية يتلخص في أن الأمر يستلزم الإبقاء على المستوى المأذون به والبالغ ٢٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب من أجل توفير الأمن المطلوب. وقد أوعزت إلى الموظفين التابعين لي ببذل جهد كبير في سبيل إعادة بناء القوة لتصل إلى هذا المستوى في أقرب وقت ممكن. ومن شأن أي تخفيض سابق للأوان في مستوى القوات أن يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة، نظرا لأنه سيؤدي إلى تقليص المنطقة التي تستطيع فيها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الوفاء بالولاية المنوطة بها. فمن الواجب أن تكون عملية تخفيض القوات سليمة عسكريا مهما كانت التكاليف وأن تنفذ بشكل منظم.

٧٩ - وقد وضعت هذه التوصيات على أساس افتراض أن القادة الصوماليين سيثبتون أنهم قادرون على السير في طريق المصالحة السياسية بل وراغبون في ذلك. فإذا ثبت أن هذا الافتراض لا أساس له من الصحة، فلن أتوانى عن إبلاغ مجلس الأمن بذلك. وفي تلك الحالة، لن استبعد التوصية بأن ينظر المجلس في سحب قوة الأمم المتحدة جزئيا أو بالكامل. وعليه، فقد أوعزت إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال بإعداد خطة شاملة للانسحاب الطارئ ستكون جاهزة للتنفيذ إذا قرر مجلس الأمن ذلك. وربما قد لا يتوفر أي بديل لمسار العمل هذا، إذ في حالة اخفاق عملية المصالحة السياسية و/أو استئناف القتال على نطاق واسع، فمن المؤكد أن يتقلص التدفق المستمر للدعم العسكري والمالي للعملية من الدول الأعضاء أو أن يتوقف كلية.

٨٠ - وفي تقريره الأخير، أشرت إلى الموارد الكبيرة التي أتاحت بسخاء لإنقاذ مئات الآلاف من أرواح الصوماليين. ورغم شحة الموارد وانتشار حالات الطوارئ في أنحاء أخرى من العالم، أبدى المجتمع الدولي التعاطف والصبر في مواصلة توفير المساعدة الإنسانية لشعب الصومال المعذب. وفي الوقت الذي ما زالت فيه الاحتياجات الفورية قائمة، بل وازدادت مؤخرا بسبب تفشي الكوليرا فجأة، تعاظم القلق خشية أن لا تكون الموارد متاحة لتلبية تلك الاحتياجات. ومن الدواعي المتزايدة للقلق استمرار مشاكل الأمن، ولا سيما التهديدات والهجمات الموجهة ضد الوكالات الإنسانية. والظروف التي تضطر الوكالات الإنسانية إلى العمل في ظلها هي والتكاليف المعجزة لإيصال المساعدة اللازمة للإغاثة والإنعاش لا يمكن أن يكون من المتوقع إلا أن تؤدي إلى انخفاض مستوى الاستجابة؛ مما يمكن بدوره أن يترك أقل الناس قدرة على مساعدة أنفسهم في حالة أشد خطورة كذلك، بل والأسوأ من ذلك، أن يؤدي إلى تكرار الفترة المفجعة لأسوأ مرحلة من حالة الطوارئ. وينبغي أن يشكل القلق البالغ الذي أعرب عنه مجتمع المانحين بشأن حالة الأمن إشارة واضحة أخرى إلى القادة السياسيين الصوماليين للتعجيل بجهودهم الرامية، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في الصومال، إلى التوصل إلى تسوية سياسية وصون ظروف سلمية. وإذا أثمرت هذه الجهود فسيبقى هناك أمل في نجاح الجهود الدولية الجماعية في مساعدة الصوماليين في تلبية احتياجات الطوارئ المتواصلة والتقدم نحو إعادة بناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدهم.

٨١ - وفي الختام، أود في بادئ الأمر أن أسجل من جديد تقديري العميق لممثلي الخاص السابق، الأدميرال جوناثان هو؛ ولخلفه الممثل الخاص بالنيابة، السفير لانسانا كوياته، وللضابطين اللذين عملا قائدين لقوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال: الجنرال سيفيك بير والجنرال أبو سماح بن أبو بكر. فقد برهن هؤلاء المسؤولون عن تحليهم بأسمى صفات القيادة في بعض الظروف البالغة الصعوبة. وأعرب عن تقديري كذلك لجميع الجنود والمدنيين من جميع الرتب ومن البلدان العديدة التي قدموا منها، بما في ذلك الصومال، الذين كرسوا أنفسهم للجهد الذي تبذله الأمم المتحدة في سبيل مساعدة الأمة الصومالية في ساعة الشدة. وأود فضلا عن ذلك أن أبلغ تقديري للجنة الصليب الأحمر الدولية، وللمنظمات غير الحكومية وللحكومات العديدة التي قدمت الدعم إلى العملية في جهودها للاضطلاع بالولاية الصادرة عن مجلس الأمن. وأولا وقبل كل شيء، فإنني أشيد بجنود عملية الأمم المتحدة في الصومال، وبموظفي الأمم المتحدة، والصوماليين العاملين للعملية، وموظفي الإغاثة الذين قدموا أغلى تضحية في سبيل تعزيز جهود المجتمع الدولي، برعاية الأمم المتحدة، من أجل مد يد العون إلى الصومال وإعادة احلال السلام في ذلك البلد.

المرفق الأول

إعلان صادر عن قادة المنظمات السياسية الصومالية

مبادئ عامة

١ - عقب المشاورات غير الرسمية التي جرت في نيروبي، في الفترة من ١١ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، توصل قادة الصومال السياسيون الى تفاهم يركز على المبادئ التالية:

(أ) حرمة السلامة الاقليمية للجمهورية الصومالية وسيادتها؛

(ب) نبذ أي شكل من أشكال العنف كوسيلة لحل الصراعات، وتنفيذ وقف إطلاق النار ونزع السلاح طوعا في جميع أنحاء الصومال؛

(ج) احترام حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الديمقراطية وصونها؛

(د) تهيئة مناخ من شأنه أن يفضي الى التعايش الأخوي بين جميع الصوماليين باستخدام السبل التقليدية والوسائل الثقافية والسياسية؛

(هـ) انعاش البلد وتعميره للتخلص من الدمار الذي سببته الحرب الأهلية.

٢ - وبعبارات محددة، اتفق القادة على تنفيذ ما يلي:

(أ) إعادة إحلال السلم في جميع أنحاء الصومال، مع إعطاء الأولوية لذلك في المناطق التي تدور فيها الصراعات؛

(ب) عقد اجتماع للفصائل الموقعة على اتفاق أديس أبابا للسلم والحركة الوطنية الصومالية في مقديشو في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، من أجل وضع قواعد وإجراءات التصويت، ومعايير المشاركة في مؤتمر المصالحة الوطنية. وسيناقش الاجتماع أيضا الطرق والوسائل الكفيلة بإنشاء الجمعية التشريعية الوطنية، التي سيتم تشكيلها بعد تشكيل الحكومة الوطنية؛

(ج) من أجل استعادة سيادة الدولة الصومالية، ينبغي عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤ لانتخاب رئيس، ونواب للرئيس (يحدد عددهم فيما بعد) ولتعيين رئيس للوزراء؛

(د) إنجاز واستعراض تشكيل السلطات المحلية، حسب الاقتضاء، وإقامتها، حيث يلزم ذلك، كأساس للاستقلال الذاتي الإقليمي واحترام حقوق المجتمعات المحلية؛

(هـ) حث الحركة الوطنية الصومالية على حضور ما تقدم وجميع مؤتمرات المصالحة الوطنية، والاجتماعات والمشاورات؛

(و) إنشاء نظام قضائي مستقل.

نداء الى المجتمع الدولي

يود القادة الصوماليون الإعراب عن امتنانهم للمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، والبلدان المانحة للمعونة، وبلدان المنطقة، لما قدموه من مساعدات قيمة، وطلب مواصلة هذه الجهود الى أن يقف الصومال على قدميه.

وقع هذا اليوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ باسم مجموعة ال ١٢ والتحالف الوطني الصومالي:

(توقيع) محمد فرح حسن عيديد
(التحالف الوطني الصومالي)

(توقيع) على مهدي محمد
(مجموعة ال ١٢)

المرفق الثاني

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

موجز تقديرات التكاليف لفترة ستة أشهر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨ ٩٤٠	١ - تكاليف الأفراد العسكريين
٦١ ٦٨٠	٢ - تكاليف الأفراد المدنيين
٧ ٧٩٠	٣ - أماكن العمل/الإقامة
٧ ٦٠٠	٤ - عمليات إصلاح الهياكل الأساسية
١١ ٥٢٠	٥ - عمليات النقل
٧٩ ٦٢٠	٦ - العمليات الجوية
-	٧ - العمليات البحرية
٥ ٢٠٠	٨ - الاتصالات
٧ ٤٦٠	٩ - معدات أخرى
٢٨ ٨٥٠	١٠ - اللوازم والخدمات
-	١١ - اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات
٢ ٣٠٠	١٢ - برامج الإعلام
٦ ٦٠٠	١٣ - برامج التدريب
٤ ٩٥٠	١٤ - برامج إزالة الألغام
١٥ ٤٠٠	١٥ - المساعدة المقدمة لنزع السلاح والتسريح
٥ ٣٢٠	١٦ - الشحن الجوي والسطحي
٢٥٠	١٧ - نظام المعلومات الإدارية المتكامل
٤ ٥٦٠	١٨ - حساب الدعم لعمليات حفظ السلم
٦ ٦٦٠	١٩ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٤٦٤ ٧٠٠	المجموع

- - - - -